

Distr.: General
21 February 2003
Arabic
Original: English



التقرير الثالث عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وأن يستعرض كل أربعة أشهر ما يُحرز من تقدم على أساس تقارير الأمين العام. ويصف التقرير ما حدث من تطورات منذ تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1180)، ويُقدم ملاحظات أولية عن دور البعثة في المستقبل.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية

الحوار المشترك بين الكونغوليين والاتفاق الشامل

٢ - على إثر مفاوضات مكثفة وضغوط دولية، وقّع ممثلو العناصر والكيانات المشاركة في الحوار المشترك بين الكونغوليين في بريتوريا على "الاتفاق العالمي والشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (المشار إليه فيما يلي بالاتفاق الشامل)، وكان ذلك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٣ - وينص الاتفاق الشامل على أن تُعقد انتخابات في نهاية فترة المرحلة الانتقالية ومدتها ٢٤ شهراً. وخلال المرحلة الانتقالية، سيظل الرئيس جوزيف كابيلا رئيساً للدولة سيتولى، إلى جانب هذا المنصب، منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وسيكون هناك أربعة نواب لرئيس الجمهورية يتولون المسؤولية عن لجان حكومية تتألف كل منها من وزراء ونواب وزراء. وهي لجنة سياسية (يرأسها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما)، ولجنة

اقتصادية ومالية (ترأسها حركة تحرير الكونغو)، ولجنة للتعمير والتنمية (يرأسها عنصر حكومي)، ولجنة اجتماعية وثقافية (يرأسها عنصر المعارضة السياسية). وسوف تتألف الحكومة من ٣٦ وزيرا و ٢٥ نائب وزير. وسوف يُنشأ برلمان يتألف من جلستين ويشمل الجمعية الوطنية (وتقوم حركة تحرير الكونغو بترشيح رئيسها) ومجلس للشيوخ (ويقوم المجتمع المدني بترشيح رئيسه). وسوف يتولى ممثلو المجتمع المدني رئاسة خمس مؤسسات مستقلة ستُنشأ بهدف دعم الديمقراطية ومنها لجنة انتخابية مستقلة وهيئة لمراقبة حقوق الإنسان.

٤ - ويُنتظر أن يدعو السيد كاتوميلي ماسيري، الميسر المحايد للحوار المشترك بين الكونغوليين، إلى عقد الدورة النهائية للحوار المشترك بين الكونغوليين في الأسابيع المقبلة. وفي تلك الدورة، يتعين على الأطراف تأييد الاتفاق الشامل واعتماد دستور انتقالي سيشكل جزءا من ذلك الاتفاق. ويقوم الميسر في الوقت الحاضر بالتشاور مع الأطراف الكونغولية بشأن العمليات التحضيرية لتلك الدورة، بما في ذلك مكان انعقادها وتاريخه والمشاركين فيها. ومن بين المسائل البارزة التي حددها في ذلك الصدد تشكيل جيش وطني، والأمن في كينشاسا، ووضع اللامسات النهائية على مشروع الدستور.

٥ - وفي تلك الأثناء، واصل السيد مصطفى نياسي، مبعوثي الخاص في الحوار المشترك بين الكونغوليين، جهوده التي يبذلها بالتعاون الوثيق مع حكومة جنوب أفريقيا لإقناع الأطراف بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المذكورة آنفا وذلك بهدف تجنب حدوث حالات إبطاء لا داعي لها في عقد الدورة النهائية للحوار.

٦ - وفي الأسابيع المقبلة، سيقوم مبعوثي الخاص بمساعدة الأطراف على إنشاء لجنة متابعة تقوم، وفقا لأحكام الاتفاق الشامل، بالتحضير لإنشاء مؤسسات جديدة حالما يدخل الاتفاق حيز النفاذ. وسيتولى الرئيس كاييلا رئاسة لجنة المتابعة التي سوف تتألف من ممثلي الأطراف الكونغولية في الحوار. وسيساعد مبعوثي الخاص أيضا في الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة ضمان دولية ستكون مهمتها تقديم الدعم للأطراف الكونغولية، بما فيها لجنة المتابعة، في تنفيذ الاتفاق.

منطقة بيني

٧ - على الرغم من توقيع الاتفاق الشامل، استمرت الأنشطة العسكرية في جميع المناطق من الناحية العملية. ففي الشمال الشرقي، شكل المرحوم الذي قامت به حركة تحرير الكونغو/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر، تهديدا لمواقع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير في

بلدة بيني التي تكتسب أهمية استراتيجية، وذلك في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وعلى إثر تدخل البعثة، بالتعاون مع سفراء الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وسفيري بلجيكا وجنوب أفريقيا، وقعت حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني والتجمع الوطني من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، في غبادوليت اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد نص ذلك الاتفاق على انسحاب القوات إلى مواقع تبعد عنها عن بعضها مسافة ٤٠ كيلومتراً وعلى تجريد مامباسا وكوماندا من الأسلحة، وذلك تحت الرقابة الإدارية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير. وقد اكتمل الآن انسحاب حركة تحرير الكونغو من مامباسا، وإن لم يكن ذلك حسب الموعد المحدد في اتفاق غبادوليت. غير أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين، بقيادة توماس لوبانغا (الذي لا يخضع لاتفاق غبادوليت) استولى على بلدة كوماندا، بعد أن انسحبت قوات حركة تحرير الكونغو منها. وقد قامت البعثة بوضع فريق من المراقبين في مامباسا وسوف تسعى إلى وضع فريق آخر في كوماندا.

٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وما أن سمحت الظروف الأمنية، أوفدت البعثة فريقاً متعدد التخصصات ليقوم بالتحقيق في المزاعم القائلة بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مامباسا والمناطق المحيطة بها. وقد أجرى الفريق مقابلات مع ٣٥٠ شاهداً أوحث الإفادات التي أدلوا بها بأن القوات المسلحة التابعة لحركة تحرير الكونغو/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني ظلت بصورة مطردة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ترتكب أعمال نهب وأعمال قتل وعنف ضد النساء، منها حالات اغتصاب. وزعمت تقارير أن عمليات إعدام بدون محاكمة جرت بحق أفراد من طائفة ناندي وبعض أفراد من طائفة الأقزام؛ وأفاد شهود عيان عن عدد من الحالات تعرضت فيها جثث القتلى للتمثيل ثم أكلت لحومها. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير كان قد تبين وقوع ١٣٦ عملية إعدام بدون محاكمة و٧١ حالة اغتصاب كان ضمن ضحاياها أطفال. وأفادت أعداد من الأسر بحدوث ١٠٠ حالة اختفاء قسري و٩٦ حالة فقد فيها أقارب لها معظمهم من الأطفال الذين فصلوا عن أسرهم. وأفاد الضحايا عن وقوع ٣٣ حالة تعذيب شملت إرغام الأشخاص على مشاهدة فظاعات ترتكب بحق أفراد من أسرهم. وكان واضحاً أيضاً حدوث أعمال نهب منتظمة تعرضت لها جميع المباني بما فيها المستشفيات والكنائس والمنازل. وفي أعقاب هذه البلاغات، وجهت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طلبت فيها إنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أفاد السيد مبابا، رئيس حركة تحرير الكونغو، الذي أيد الاقتراح وطلب أن تحقق المحكمة أيضاً في الجرائم التي يعود ارتكابها إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأنه بدأ بالفعل تحقيقاته في الفظاعات

التي ارتكبت مؤخرا. وتعاونت البعثة تعاوناً وثيقاً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إعداد تقرير للمفوضية بشأن هذه الفضاعات، قُدِّمَ إلى مجلس الأمن في ١٣ شباط/فبراير.

منطقة إيتوري

٩ - ظلت الحالة في أجزاء أخرى من منطقة إيتوري تتسم بانعدام الأمن على نطاق واسع، وتشريد أعداد هائلة من السكان وقلة المساعدات الإنسانية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر قام جيش شعب الكونغو، وهو الجناح المسلح للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير، ومحاربو ليندو، بالزحف في اتجاه الجنوب الغربي وأعادوا احتلال إيرومو وكوماندا ثم عززوا بعد ذلك مواقعهم حول ماهاجي (شمال بونيا) وريزي (جنوب ماهاجي). وفي النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر. استقرت الحالة العسكرية عندما تعزز قوام قوات الدفاع الشعبي الأوغندية إلى ما كان عليه، بعد أن كان عدد جنودها في بونيا قد انخفض في تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن العلاقات تدهورت بين قوات الدفاع الشعبي الأوغندية واتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقد زعم اتحاد الوطنيين الكونغوليين أن القوات الأوغندية تقدم دعماً مباشراً لقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير/ليندو حتى في العمليات التي نفذت ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين بين بونيا وماهاجي، وهي عمليات شهدت الاستيلاء على ريشي وكباندروما في ٦ كانون الثاني/يناير. وقد أنكرت أوغندا بشدة نشرها أي قوات خارج بونيا.

١٠ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، دخل اتحاد الوطنيين الكونغوليين والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في تحالف رسمي، توجه بعده زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى كينغالي. وخلال فترة كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير سعت البعثة إلى التحقق من مزاعم متنامية بوجود قوات رواندية تقوم بعمليات إلى الشمال الشرقي من بونيا، ومن تقارير تفيد بقيام رواندا بتقديم دعم مادي إلى اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقد أنكرت حكومة رواندا وجود أي من قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن هناك مزاعم مستمرة بأن رواندا تقدم دعماً استشارياً لأفراد اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

١١ - وفي جميع مراحل هذه الفترة، عمل ممثلي الخاص على حث الأطراف على إنهاء أعمال الاقتتال وإنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، على نحو ما هو متوخى في اتفاق لواندا المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبعد عدة اجتماعات عقدت في كمبالا وكينشاسا وبريتوريا وبونيا، عرض رئيس جمهورية أوغندا، يوييري موسيفيني استعداداً لتنظيم أول مؤتمر للجنة إعادة السلام إلى إيتوري في كمبالا. واتفق الرئيس كابيلا واتحاد الوطنيين

الكونغوليين بصورة مستقلة على عقد الاجتماع الأول خارج بونيا (في كمبالا أو كينشاسا) دون أي شروط مسبقة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أجرى ممثلي الخاص محادثات أخرى مع الرئيس كابيلا الذي أشار إلى أنه كان ينوي مناقشة المسألة مع رئيس جمهورية أنغولا، جوزيه إدواردو دوس سانتوس. وعلى الرغم من هذه الجهود لم يتسن حتى الآن للجنة إعادة السلام إلى إيتوري أن تبدأ أعمالها. ومع ذلك، فقد قامت البعثة بإيفاد بعثة استكشافية إلى إيتوري في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير للتأكد من وقف إطلاق النار محليا والبدء في بناء الثقة، للتحضير لاجتماع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري. والتقى الفريق مع جميع الجهات الكونغولية الناشطة في أزمة إيتوري، وشمل ذلك عقد لقاءات في موقعي ماهاجي (الخاضع لسيطرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين) وكباندروما-ريشي (الخاضع لسيطرة محاربي ليندو) على الحدود. وقد اتفقت الجهات جميعها من حيث المبدأ على التوقيع على هدنة في بونيا. غير أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين لا يزال راغبا عن تقديم الدعم للجنة إعادة السلام إلى إيتوري ولا يزال يسعى إلى مواصلة مبادرات إعادة السلام الخاصة به.

١٢ - وعلى الرغم من عدم وجود أي اتفاق سلام في المنطقة ومن تواصل القتال بصورة تكاد تكون مستمرة، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإضافة وجود مدني إلى فريق المراقبين التابع لها في بونيا حيث تحتفظ أوغندا بكتيبتين. ومن المقرر نشر مزيد من المراقبين في المنطقة عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

١٣ - وفيما وصلت البعثة الاجتماع بالأطراف السياسية الفاعلة في بونيا من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار على المستوى المحلي يفضي إلى انعقاد لجنة إعادة السلام إلى إيتوري على نحو ما ينصّ عليه اتفاق لواندا، قام الرئيس دوس سانتوس رئيس أنغولا في ٩ شباط/فبراير بإيفاد مبعوثه الخاص إلى دار السلام حيث عقد اجتماعا لمدة يومين مع الرئيسين كابيلا وموسيفيني حضره كذلك لوبانغا زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقام وزيراً خارجية أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ذلك الاجتماع بالتوقيع على تعديل لاتفاق لواندا يسمح بوضع جدول زمني جديد لعمل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري المزمع إنشاؤها. وبموجب هذا الجدول الزمني الجديد، يُنتظر من اللجنة التحضيرية لعقد لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، التي تتألف من ممثلين اثنين لكل من حكومتي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة، وأربعة ممثلين عن الأطراف الأخرى الممثلة على الميدان في إيتوري، أن تبدأ عملها في ١٧ شباط/فبراير وتنتهي منه بحلول ٢٠ آذار/مارس. وسيعقب ذلك (أو سيصاحبه) انسحاب كامل للقوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينتظر أن يتم خلال اجتماع وزاري من المقرر عقده في لواندا في ١٤ شباط/فبراير بحث طرائق إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

١٤ - في أعقاب انسحاب القوات الرواندية، شهدت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما على الأراضي تقلصاً كبيراً، مما خلّف وجود خليط من السلطات غير الرسمية والجماعات المسلّحة التي ترتاب في نوايا وأنشطة بعضها البعض. ويبدو أن جماعات الماي ماي تسير ولو بالإسم على مناطق شاسعة من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، في حين تتركّز سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في البلدات الرئيسية والمدن أكثر من غيرها. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، استولى زعيم القوات المشتركة للبانيامولانج، القائد ماسونزو، وبعض زعماء ميليشيا ماي ماي المحليين على أوفيرا. وفي ضوء المفاوضات السياسية الجارية بين الأطراف الكونغولية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة يساندها تأييد دبلوماسي كبير يحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على إقناع قوات ماي ماي بالانسحاب الطوعي من أوفيرا نظراً لما قام به التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من تعزيز كبير لقواته ولما يوشك أن يقع من هجوم مضاد. وقام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في وقت لاحق باحتلال أوفيرا من جديد. وتصدر الإشارة إلى أنّ تسليم الأراضي في هذه المناطق تم في أغلبية دون مصادمات عسكرية كبيرة.

مراقبة انسحاب القوات الأجنبية

١٥ - على الرغم من الصعوبات الكبيرة في التفريق بين المحاربين الروانديين والمحاربين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ومن بعض العراقيين التي وضعها هذا التجمع، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة التحقيق في الادعاءات بوجود قوات أجنبية. وفي حين أن البعثة لم تستطع التأكد من صحة كل ادعاء بشكل مستقل، فإنه يوجد لديها مؤشرات قوية على أن القوات الرواندية أعادت احتلال جزيرة إيدجوي التي تقع على بحيرة كيفو لفترة قصيرة عندما كان القتال دائراً في أوفيرا في تشرين الأول/أكتوبر. كما كانت هناك تقارير مستمرة لكنها غير مؤكدة تفيد بأن قوات الدفاع الرواندية تراجعت في ذلك الوقت بالقرب من بوكافو. ويزعم كذلك أن رواندا قدمت دعماً مادياً إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما (الذي ترتدي قواته نفس زي قوات الدفاع الرواندية وتحمل نفس معداتها) وسمحت بعبور قوات التجمع لتيسير تحركات القوات بين غوما وبوكافو. بيد أنه لم تتأكد التقارير التي تفيد بأن جنوداً أو جنوداً سابقين روانديين قد اندمجوا في قوة الدفاع الذاتي التابعة لحاكم كيفو الشمالية وأنهم يقاتلون في صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ضد ماسونزو في جنوب غربي أوفيرا، وأنهم كانوا يقاتلون مؤخراً ضد ميليشيات ماي ماي وجنوباً حتى باراكا. وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة بصورة منتظمة بالتحقق مرّة أخرى من جميع المواقع السابقة التي كانت تحتلها

القوات الأجنبية، بما فيها المواقع التي كانت تحتلها زمبابوي وأنغولا وأوغندا. وعدا القوات الأوغندية في بونيا، لم تعثر البعثة حتى الآن على أي دليل على استمرار وجود وحدات عسكرية أجنبية مشكّلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرغم مما يشار من شكوك وشائعات.

دعم الحكومة للجماعات المسلحة

١٦ - رغم تأكيدات الرئيس كابيلا، رُفض منح بعثة منظمة الأمم المتحدة إمكانية الوصول دون عوائق إلى مطارات كينشاسا وغبادولايت وإلى سبل النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي من لوبومباشي. ولذلك، لا يوجد لدى البعثة أي دليل مباشر تبعد به الشكوك التي تحوم حول مواصلة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم الجماعات المسلحة في الشرق. ويعوق الاعتقاد في استمرار تقديم هذا الدعم بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف. وقد اعترفت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها توفّر التدريب والمساعدة التقنية لقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير التي تضمّ في صفوفها عناصر من مليشيات ماي ماي تعمل في كيفو الشمالية وفي منطقة بافواسيندي، لكنّها تدّعي بأنّ هذه المساعدة تهدف إلى تيسير إدماج كل القوات العسكرية مستقبلاً.

١٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة بزيارة موليرو بدعوة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأكّدت من أنّ القوات المسلحة الكونغولية تحتل القرية والمناطق المحيطة بها بأكثر من ثلاث كتائب، مما يمثّل من الوصول إلى بحيرة تنجانيقا. وهذا الأمر يُعدّ انتهاكاً لخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك وإعادة نشر القوات. ووجهت البعثة رسالة خطية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكّر فيها وجوب أن تنسحب القوات المسلحة الكونغولية إلى مواقع الدفاع الجديدة على النحو المبين في الخطة وجرى التأكيد عليه مجدداً في القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢).

ثالثاً - تنفيذ الولاية

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

١٨ - يركز النشاط الميداني الأساسي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدّة على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم الانتهاء من هذه العمليات في قاعدة كامينا العسكرية حيث أُعيد ما مجموعه ٧٣٥ روانديا إلى وطنهم (٤٠٢ محارباً و ٣٣٣ مُعالاً). وفرّ ما يقرب من ٣٠٠ مقاتل رواندي من كامينا بعد المصادمات العسكرية التي حدثت مع القوات الحكومية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر والتي كانت متصلة بالعودة غير الطوعية

لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من كينشاسا إلى رواندا. واضطرت البعثة إلى التصريح علناً بأن الأمم المتحدة لا تقرر هذه الأعمال، ولم تتم الموافقة عليها في إطار آلية التحقق بمعرفة طرف ثالث. وتقوم البعثة حالياً بمتابعة التقارير التي تفيد بأن مجموعات صغيرة تتألف من ١٣٠٠ مقاتل وتفرقت إلى الشمال وإلى الشرق وربما تكون راغبة في المشاركة في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فتحت البعثة أول مركز استقبال تابع لها من أجل هذه الأنشطة في لوبورو بكيفو الشمالية حيث تشير التقديرات إلى أن غالبية المحاربين الروانديين الذين يتراوح عددهم بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ محارب في هذه النواحي قد يرغبون في إعادتهم إلى أوطانهم. وتتعاون جميع وحدات البعثة عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة في ضمان إدراج المسائل الإنسانية المتعلقة بحماية الطفل في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن في لوبورو وفي غيرها من المناطق.

١٩ - واضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة بنشاط يتسم بالصبر والتركيز في منطقة نائية تقع في الجنوب الغربي للوبورو حتى تكفل وصول المعلومات عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن إلى عامة المحاربين في صفوف انتراهاموي/القوات المسلحة الرواندية السابقة الموجودين في عمق الأدغال، في مواجهة ما يبدو وكأنه عرقلة من جانب زعماء متشددين ينسبون أنفسهم إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كما أن ما تقوم به السلطات الفعلية في الشرق من مراوغة وعرقلة لا يساعد بأي حال على تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. كما تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة بشكل مكثف مع السلطات المحلية، وميليشيات ماي ماي وأفراد الجماعات المسلحة الموجودة حول بوكافو من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن لعدة آلاف من الروانديين الموجودين في المناطق المجاورة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، كان مجموع عدد الروانديين الذين أعادتهم البعثة إلى وطنهم يزيد على ١٠٠٠ رواندي.

٢٠ - كما تعمل البعثة، بالإضافة إلى برنامجها الخاص بالتوعية، مع البنك الدولي وبرنامجها المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يقوم حالياً بإقامة وجود له في كينشاسا، ومع حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل وضع استراتيجية للتوعية عبر الحدود لإعلام المقاتلين الروانديين ومعاليهم ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن وتشجيعهم على التطوع. كما زار أفراد البعثة المحيم الرواندي لإعادة الإدماج في موتوبو، وروهيسنجيري وقدموا تقارير إيجابية عن معاملة المحاربين الذين أعيدوا حتى الآن إلى أوطانهم.

٢١ - وسعت البعثة، من خلال العمل مع جنوب أفريقيا في إطار آلية التحقق، بمعرفة طرف ثالث المنشأة عملاً باتفاق بريتوريا المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، إلى معالجة وضع زعماء وأعضاء جيش تحرير رواندا (انتيراهاموي/القوات المسلحة الرواندية السابقة) التابعين لقيادة هذا الجيش والذين اعتقلتهم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد طلبت الحكومة من آلية التحقق بمعرفة طرف ثالث أن "تتولى مسؤولية" تيسير الإعادة غير الطوعية لهؤلاء الأشخاص إلى رواندا. وعملت البعثة والأمانة العامة جاهدتين لإيجاد طريقة تتمكن بها البعثة، كجزء من إطار آلية التحقق بمعرفة طرف ثالث، من المساعدة على تيسير عودة هؤلاء الأفراد. وبعد مراعاة مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تشارك في الإعادة القسرية لهؤلاء الأفراد. وأخيراً، وبعد جهد صبور في النصح كسب الثقة، وافق ١١ فرداً من حملة القادة المعتقلين في كينشاسا وعددهم ١٩ معتقلاً على إعادتهم إلى الوطن طوعية وقد أُعيدوا إلى رواندا في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وتستمر الجهود لتشجيع ما بقي من قادة جيش تحرير رواندا على العودة إلى الوطن طوعية.

التحضير للمرحلة الثالثة

٢٢ - شرعت بعثة منظمة الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في التحضير لوصول فرقة العمل العسكرية الأولى من خلال دمج جميع أنشطتها الميدانية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن وتحويل التركيز نحو الشرق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم توسيع مكاتب البعثة في بوكافو وبوتيهبو وكاليمي وكيندو لتضم فرقة مدنية وعسكرية متعددة التخصصات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وزادت شعبة الإعلام وجودها في كيسانغاني وشرعت في إجراء مزيد من عمليات الانتشار نحو الشرق. وقد أنشئت مواقع جديدة لأفرقة المراقبين العسكريين في مامباسا وكالاما وبونيا ونيونزو ولوبورو وكامندا؛ وتم تعزيز المواقع في بيني وبوكافو، ويجري العمل في إنشاء مواقع أخرى في الشرق لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن.

٢٣ - ويجري أيضاً إدخال تعديلات أخرى. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، أُعيد رسم حدود القطاعات العسكرية لتمكين القطاع ٤ والقطاع ٥ الذي أنشئ حديثاً من التركيز على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن (انظر الخريطة). وأقيمت قاعدة عمليات متقدمة في بوكافو بالقرب من مطار كافومو تضم نقطة عبور للأشخاص الذين تسري عليهم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن ووحدة حراسة وأمن قوامها سرية. وانطلاقاً من تلك القاعدة، تجري عمليات خاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو

الإعادة إلى الوطن في حين يجري العمل في إقامة البنية الأساسية لنشر سرية هندسة وطائرات وقاعدة سرية فرقة عمل (في كيندو). وأُغلق مركز إيليو للتنسيق (كاساي الغربية) رسمياً في ٢٥ تموز/يوليه ونُقلت السريّتان السنغالية والغانية المتمركزتان هناك إلى مانونو (شابا) وكيسنغاني، على التوالي، مما سمح باستخدام قوات من أوروغواي للقيام بعمليات خاصة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن في لوبيرو. وبقيت القوات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في بويندي (المقاطعة الاستوائية) للحفاظ على الثقة والاستقرار المحليين بين قوات حركة تحرير الكونغو والقوات المسلحة الكونغولية إلى أن تسمح الظروف بإعادة نشرها.

٢٤ - وفي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلون من كبار البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون القانونية بنظرائهم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف لمناقشة طرائق تنفيذ القرار ١٤٤٥ (٢٠٠٢)، بما في ذلك إعادة مُعالِي المقاتلين السابقين إلى الوطن. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أذن للبعثة بموجب القرار ١٤٤٥ (٢٠٠٢) أن تعيد المقاتلين السابقين إلى رواندا في إطار برنامجها لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن وأهاب بالمجتمع الدولي أن يقدم التبرعات لتأمين الإعادة إلى الوطن لمُعالِي المقاتلين السابقين الذين يرجّح أن يحضروا مع هؤلاء المقاتلين إلى مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن التابعة للبعثة. واتفقت المفوضية والبعثة على التعاون الوثيق بشأن هذه المسائل إذ أن هؤلاء المعالين يعتبرون من اللاجئين. ووافقت المفوضية في الوقت نفسه على توسيع برنامج الإعادة إلى الوطن الذي تواصل تنفيذه حالياً. وستقوم المفوضية والبعثة والأمانة العامة بحملة مشتركة لجمع الأموال من أجل تغطية تكلفة إعادة مُعالِي المقاتلين واللاجئين الآخرين إلى الوطن. كما جرت استشارة البنك الدولي في هذا الخصوص لكفالة التنسيق مع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج.

إعادة فتح نهر الكونغو

٢٥ - منذ توقيع الاتفاق الثلاثي (حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما) في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على إعادة فتح نهر الكونغو وانطلاق القافلة التجارية الأولى إلى بومبا في ٢٠ تموز/يوليه، عادت حركة الملاحة النهرية إلى طبيعتها بين الأقاليم الخاضعة لسيطرة الحكومة وحركة تحرير الكونغو. واستأنفت شركتان خاصتان هامتان أنشطتهما في مقاطعة إكواتور، وهما تستخدمان النهر للإمداد والتصدير. ويؤمن تجار من القطاع الخاص الإمداد لليسالا وبومبا

فضلا عن مرفأي أكولا وبوسينغا على نهر مونغالا ودونغو على نهر أوبانغي. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة مرافقة القوافل الكبيرة، في حين تسير القوافل الصغيرة بأمان بموجب القواعد المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة الحصول على إذن من سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لأكبر شركة لإنتاج البيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل مواد أولية من كينشاسا إلى كيسنغاني. ومع أنه لا يمكن حتى الآن اعتبار أن نهر الكونغو قد أعيد فتحه بالكامل أمام الملاحة التجارية حتى كيسنغاني، فإن القافلة التجارية والإنسانية التي وصلت إلى كيسنغاني في ٢٦ كانون الثاني/يناير تُعدّ خطوة مشجعة نحو إعادة حرية التنقل للأشخاص والبضائع.

الشرطة المدنية

٢٦ - بلغ مجموع عدد أفراد الشرطة المدنية الذين درّبهم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن ١٦١ شرطيا. واختتم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر برنامج تدريبي في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان شارك فيه ٥٣ شرطيا قضائيا في كيسنغاني. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت أول مجموعة مؤلفة من ٧٢ شرطيا قضائيا يقوم بتدريبها حصرا شرطيون كونغوليون قامت الشرطة المدنية بتدريبهم سابقا، أكملت تدريبها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. كما تُستخدم في البرامج التدريبية اللاحقة التي ترعاها البعثة مجموعة أخرى لـ ("تدريب المدربين") مؤلفة من ١٣ مدربا شرطيا محليا يعملون على أساس التفرغ قامت الشرطة المدنية بتدريبهم. وبدأت في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الأنشطة التدريبية لمجموعة ثانية مؤلفة من ١٩٧ شرطيا بالتنسيق مع شعب حقوق الإنسان وحماية الطفل والقضايا الجنسانية التابعة للبعثة. وتبيّن التقييمات النوعية أن جميع الأفراد الذين قامت الشرطة المدنية بتدريبهم تمكنوا من زيادة معرفتهم التقنية بإنفاذ القانون بشكل ملحوظ (بما في ذلك الإجراءات الجنائية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان).

٢٧ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما رسميا على البرنامج الاستشاري المقترح للشرطة في كيسنغاني. ولكن بالرغم من الطلبات العديدة، لم توافق هذه السلطات بعد على نشر مستشارين تابعين للشرطة المدنية في مراكز الشرطة المحلية من أجل تنفيذ هذا البرنامج.

٢٨ - وتُجري الشرطة المدنية أيضا تقييمات لمؤسسات الشرطة في مناطق رئيسية تشمل كيفو الجنوبية وكيندو ومنطقة إيتوري. ومن البديهي أن معظم مؤسسات الشرطة في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بحاجة ماسة إلى المساعدة التقنية والمالية والمادية. وقد أنجزت اللجنة التقنية المخصصة المشتركة بين الشرطة الوطنية الكونغولية والشرطة المدنية التي

شُكِّلت لتقييم الاحتياجات في منطقة إيتوري أعمالها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأوصت ببرنامج لدعم الشرطة يتضمن التدريب، والدعم في مجالي النقل والإمداد، والمعدات. وقد شُكِّلت هذه اللجنة بناء على طلب رسمي لتوفير المساعدة في منطقة إيتوري تقدّمت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢.

الإعلام

٢٩ - عززت شعبة الإعلام مكتبها في كينشاسا بنشر مجموعة متنوعة من الاختصاصيين في نشر المعلومات والتوعية الأهلية والفيديو والمنشورات لتوسيع نطاق أنشطته في ذلك القطاع، بما في ذلك تغطية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن والتطورات في منطقة إيتوري. وبدأت إذاعة أو كابي بث سلسلة برامج جديدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر تتضمن برامج متنوعة وإسهامات إضافية من ثماني محطات محلية عاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحّب المستمعون الكونغوليون بهذه البرامج الجديدة. وأسهمت مؤسسة Hirondelette بتخصيص مدرّبين للصحافيين المحليين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، بدأ جهاز إرسال يعمل على التضمين الترددي FM بالبث في بوتيمبو (كيغو الشمالية) ويغطي إرساله بيبي ومنطقة مركز لوبيرو للاستقبال. ويجري التخطيط حالياً لترتيب ثلاثة أجهزة إرسال تعمل على التضمين الترددي في بونيا ومبوجيا مايني ولومومباشي. وبدأت إذاعة أو كابي بث برامج محلية في بوكافو وكيندو. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، يُبث برنامج مخصص لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، معنون Gutahuka (العودة إلى الوطن)، مرتين في اليوم لفئات مستهدفة، بما في ذلك في كينيارواندا. وتبيّن المقابلات مع المقاتلين الروانديين أنهم على علم بذلك البرنامج. ومن المفروض أن يشكّل التسليم الوشيك لثلاث محطات إرسال نقالة تعمل على التضمين الترددي تعزيزاً هاماً للحملة الإعلامية في شرق البلد.

٣٠ - وشرعت فرقة للعمل إعلامية، شُكِّلت لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، في توزيع كتيبات وكراسات فضلاً عن بث أخبار عن المقاتلين السابقين ومعاليتهم في رواندا الذين أُعيدوا إلى الوطن. ووزع في القطاعات شريط فيديو شامل يتضمن برنامجاً خاصاً عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وعُرض شريط الفيديو، الذي يتناول الزيارة الاستكشافية التي قامت بها إلى كيغالي مجموعة من المقاتلين السابقين الروانديين، في شهر تشرين الأول/أكتوبر في كامينا وقُدِّم فضلاً عن ذلك إلى السلطات المحلية والمجتمع المدني وفئات مسلحة مستهدفة في لوبيرو. ويسهم الإعلام في حملة التوعية ببرنامج نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن المشتركة بين حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والبنك الدولي التي بدأت في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وأنتج شريط فيديو عن انتهاكات حقوق الإنسان حول مامباسا كأداة لدعم التحقيقات الجارية في انتهاكات حقوق الإنسان. وخفّت المضايقات التي يتعرّض لها الصحفيون المعينون محليا، وإن لم تتوقف كلية، على إثر الاجتماعات التي عُقدت بين بعثة منظمة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كيندو، أوقفت السلطات المحلية صحافية محلية تعمل في إذاعة أو كابي واحتجزتها لمدة ٢٤ ساعة لقيامها بتسجيل وقائع محاكمة حصلت على إذن بتسجيلها. وصودرت معدات التسجيل السمي التي كانت بحوزتها والتابعة للبعثة، ولكن حاكم كيندو التابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أعادها لاحقا في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، تعرّض موظف دولي يعمل في إذاعة أو كابي للتخويف والتهديد بشكل خطير من جانب قائد محلي تابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كيندو.

حقوق الإنسان

٣١ - على الرغم من صدور تصريحات عديدة تعبّر عن الالتزام بالقيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع حقوق الإنسان، فإن جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية واصلت ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، دونما تعرض للعقاب. ويرد بيان أعلاه (انظر الفقرة ٨) بالفظائع التي يُدعى أن القوات الوطنية التابعة لحركة تحرير الكونغو/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قد ارتكبتها. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أبلغ فريق التحقيق المشترك التابع لمفوضية حقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن وقوع اشتباكات عنيفة في أنكورو، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بين القوات المسلحة الكونغولية وقوات ماي ماي، أسفرت، حسبما أفادت التقارير، عن مصرع ٤٨ مدنيا، فضلا عن إضرار النيران في ٤٠٠٠ منزل. وعلى الرغم من صدور أمر رئاسي بإغلاق مراكز الاحتجاز الحكومية، التي تفيد البلاغات بأن المحتجزين يتعرضون فيها للمعاملة المهينة وغير الإنسانية، فإن هذه المراكز لا تزال مفتوحة. وقد احتُجز صحفيون بارزون بشكل تعسفي بسبب جهرهم بآرائهم بشأن الحريات الأساسية، والمسائل المتعلقة بالدستور وسيادة القانون. وتشهد السجون اكتظاظا بالغيا في ظل ظروف معيشية بائسة. وعلى الرغم من صدور مرسوم يقضي بتحرير أنشطة الأحزاب السياسية، فقد تعرض أعضاء بعض الأحزاب لإلقاء القبض عليهم واحتجازهم بشكل تعسفي، كما حُظر عليهم عقد الاجتماعات. ولقد أثار ممثلي الخاص مرات عديدة، بالتنسيق مع مفوضية

حقوق الإنسان، جميع هذه القضايا، لا سيما وقف العمل بتعطيل عقوبة الإعدام، وذلك مع الرئيس كابيلا ووزير حكومته المعني بحقوق الإنسان، بيد أنه لم يُتخذ أي إجراء حتى الآن.

٣٢ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أصدرت المحكمة العسكرية في كينشاسا ٣٠ حكماً بالإعدام، وذلك على أشخاص من أصل ١٣٥ شخصا وجهت إليهم بادئ الأمر تهمة التواطؤ أو التورط في اغتيال الرئيس الراحل لورن - ديزيريه كابيلا. وعلى امتداد الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية تقديم المتهمين إلى المحاكمة، طالبت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية حقوق الإنسان والجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان بأنه من حق كل شخص يُتهم بجريمة قد يترتب عليها حكم بالإعدام أن يتوفر له محام يتمتع بالكفاءة والخبرة. وعلى الرغم من أن جميع المتهمين قد تمتعوا بشكل من أشكال التمثيل القانوني، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية حقوق الإنسان قد استرعتا في مرات عديدة انتباه الحكومة إلى ما يكتنف المحكمة العسكرية من مصاعب. ولقد أعلن الرئيس كابيلا نفسه في خطابه الافتتاحي بعد تقلّده الرئاسة أن الولاية القضائية للمحكمة تقتصر على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ولقد أثار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي زار جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، هذه القضية مع الرئيس كابيلا، وكرر الإعراب عن معارضة الأمم المتحدة لعقوبة الإعدام. وفي الوقت نفسه، فإن أحد الذين صدر بحقهم حكم غيابي بالإعدام في قضية الاغتيال، واسمه خافيير شريانيا شيريموامي، تم تعيينه من طرف قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما حاكما لمقاطعة كيفو الجنوبية، الأمر الذي يؤكد استمرار ما تشهده عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من توتر وهشاشة.

٣٣ - واجتمع المفوض السامي أيضا بمحاورين مختلفين على المستوى الوطني والدولي، وأبرز أهمية وضع حد لظاهرة الإفلات من العقوبة، إذ أن وضع حد لها هو أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلام دائم في البلاد. وقد ذكّر جميع الأطراف المتحاربة بمسؤولياتها عن حماية المدنيين المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٣٤ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، في مقاطعة كيسانغاني التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، قام مجلس الحرب بمحاكمة عدة أفراد يدعى بأنهم كانوا المدبرين الرئيسيين للتمرد الذي وقع في ١٤ أيار/مايو، وأدى إلى مقتل مئات الأشخاص واختفائهم. ومنذ بداية التحقيق، تبين أنه لا تتوفر الإرادة السياسية لدى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لاحترام مجرى القانون والشفافية. ولم تتضمن قائمة

المتهمين أيا من أسماء المسؤولين المعروفين الذين حددتهم جماعات حقوق الإنسان وشهود العيان باعتبارهم ضالعين في ارتكاب هذه المجازر. ولقد تجاهل مجلس الحرب الدلائل التوجيهية ذات الأهمية الحاسمة التي زودته بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة أسباب تدعو إلى القلق البالغ بأن المحكمة، التي لا تزال قيد الانعقاد، لا تفي بالمعايير الدنيا لحقوق الإنسان.

٣٥ - ومما يدعو إلى الأسف، أن الجوانب المذكورة أعلاه المتعلقة بالمساس بحقوق الإنسان لا تمثل حالات فردية. ولأجل ذلك، اتخذت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة مهمة تتمثل في إنشاء هيئة من الخبراء للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت، وذلك من خلال تشكيل أفرقة متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة، تتكون من خبراء في مجال حقوق الإنسان وخبراء مدنيين، وأفراد من الشرطة المدنية، ومراقبين عسكريين، بالتنسيق مع مراقبي مفوضية حقوق الإنسان. وتسعى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إلى زيادة عدد النساء اللاتي يتم تعيينهن للعمل بصفة مراقبات عسكريات، وفي صفوف الشرطة المدنية.

حماية الطفل

٣٦ - لا يزال الأطفال الجنود موجودين ضمن أفراد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكل عددهم في بعض الحالات ما يصل إلى ٣٥ في المائة من إجمالي القوات، ويتم إرسالهم إلى الخطوط الأمامية. وتتواصل عملية التجنيد لأفراد جدد، ويتم ذلك أحيانا لأطفال جنود سبق تسريحهم. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين للأطفال الجنود قد تعثرت. وقام مستشارو حماية الأطفال التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق في تقارير عن معسكرات للجنود يتم فيها تدريب القصر، وقد أثاروا هذه المسائل مع السلطات المختصة. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قامت البعثة برصد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعلقة بالأطفال الجنود الكونغوليين، التي يضطلع بها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، والحكومة، في إطار الإعداد لمرحلة جديدة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في لوبومباشي، كما قدمت البعثة المشورة بشأن هذه العمليات. وتُعدّ البعثة لرصد تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها من طرف حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغالي/حركة التحرير بتسريح الأطفال الجنود بموجب اتفاق إغبادوليت المعقود في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وثمة حاجة بوجه خاص إلى التركيز على إقامة برامج

لإعادة الإدماج، مع توفير الموارد الضرورية لتنفيذها، في كامل البلاد حتى يتسنى منع عودة الأطفال الجنود الذين تم تسريحهم إلى صفوف الجيش (طوعاً أو كرهاً)، أو إلى الشوارع، كما حدث في بعض الحالات. وقامت البعثة بتقديم أموال للمنظمة غير الحكومية المسماة "لنحم الأطفال"، وقد وفر هذه الأموال الصندوق الاستئماني الترويجي، وتدير هذه المنظمة مركز عبور ومشروعاً لإعادة إدماج الأطفال الجنود المسرحين، وغيرهم من الأطفال، في موزين.

٣٧ - وشارك مستشارو حماية الأطفال في تحقيقات مشتركة عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، حيث كان الأطفال ضمن الضحايا، وذلك في أماكن من بينها آنكورو، ودومينونغو، ومامباسا، وقام المستشارون أيضاً برصد أوضاع القصر المحتجزين. وتم أيضاً توفير الأموال للمنظمة غير الحكومية، وهي المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، لتدريب العاملين الاجتماعيين، والمحامين، وعناصر أخرى، في مجال المسائل المتعلقة بعدالة الأحداث وحقوق الطفل. ويجري تلقي عدد متزايد من الطلبات لعقد حلقات دراسية تتناول مسألة حماية الأطفال، بما في ذلك طلبات واردة من قوة الشرطة والسلطات القضائية.

٣٨ - ومن المسائل التي تدعو إلى القلق بوجه خاص وجود حاجة لمعالجة قضية الإفلات من العقوبة على ارتكاب جرائم حرب، وغير ذلك من أوجه إساءة معاملة الأطفال، الأمر الذي تم إبرازه في تقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299)، الذي تضمن قائمة بأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن تجنيد الأطفال. وقامت البعثة برصد الإجراءات التي اتخذت في كانانغا بشأن ٣٦ فرداً عسكرياً اهتموا بارتكاب جرائم اغتصاب ونهب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقد صدرت على بعضهم أحكام بالإعدام. وكان هناك عدة من الفتيات القاصرات ضمن الإناث الأربعين (٤٠) اللاتي تعرضن للاغتصاب، كما قتل طفلان على الأقل. ومن مصادر القلق البالغة للبعثة وجود العديد من المخالفات في الإجراءات المتعلقة بهذه القضية.

المسائل الجنسانية

٣٩ - ركز مكتب الشؤون الجنسانية نشاطه على مسائل تعميم المنظور الجنساني داخل نطاق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى جهود التوعية المحلية وبناء القدرات. وبالنسبة للمجال الأخير، فإن مكتب الشؤون الجنسانية قد عمل بشكل وثيق مع وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين لضمان قيام مركز لوييرو بالاستعدادات الكافية لاستقبال النساء والأطفال المرافقين للمقاتلين السابقين الراغبين في أن تتم إعادة توطينهم في رواندا. وعمل مكتب الشؤون الجنسانية بشكل وثيق أيضاً مع

العنصر السياسي لضمان توفر جمع المعلومات بصفة منتظمة، والقيام بمدخلات تتعلق بالمسائل الجنسانية. وواصل المكتب عقد حلقات دراسية تدريبية منتظمة للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية، بغية توعيتهم بأهمية التحاور مع النساء عند جمع المعلومات والبيانات المتصلة المفصلة بحسب نوع الجنس، فيما يخص حالات المساس بحقوق الإنسان.

٤٠ - وفي مجال التواصل مع منظمات المرأة الكونغولية، قدم مكتب الشؤون الجنسانية الدعم التقني لشبكة منظمات نسائية غير حكومية محلية (الشبكة النسائية من أجل العمل) في إطلاق حملة إعلامية للقضاء على ممارسة العنف ضد المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قام المكتب بتوزيع نسخ من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مظاهرة سلمية في كينشاسا نظمتها الجماعات النسائية الملتزمة بعملية سلام بريتوريا، وشرع في العمل من أجل تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية عن اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في المؤسسات الأكاديمية والجامعات في كينشاسا.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤١ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، دشّن ممثلي الخاص سياسة البعثة وبرنامجها المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الموضوعين للأفراد العسكريين والمدنيين، وذلك كجزء من أنشطة البعثة المخصصة للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز. وتجري الآن عمليات تثقيف وتوعية وتدريب متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتتمثل أهداف السياسة العامة في الحفاظ على تدفق الوعي والإدراك بين أفراد البعثة وكذا عامة أفراد الشعب الكونغولي. وتقوم البعثة بإدراج البرمجة المتعلقة باتقاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إدراجاً تاماً في تدريب الشرطة المدنية في كينشاسا؛ كما ستقدم، بالاشتراك مع المانحين ووكالات أخرى، تدريباً لعائلات أفراد الشرطة في كينشاسا. وتعمل البعثة أيضاً، في تعاون وثيق مع الهيئات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الفعاليات الدولية، لضمان استجابة متماسكة لبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحالة الإنسانية

٤٢ - بصفة عامة، لا تزال الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغة الصعوبة. فقد أسفرت أعمال القتال التي اندلعت بشكل متقطع في تلك المنطقة عن إرغام الآلاف من البشر على التنقل. ويعتقد أن هناك نحو مليونين ونصف المليون من المشردين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتذهب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن مئات الآلاف من الناس قد شردوا حديثاً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ

آب/أغسطس ٢٠٠٢. ولا يزال من المستعصي وصول الإغاثة الإنسانية وعماها إلى الناس. وعلى سبيل المثال، لم تصل الوكالات الإنسانية إلا مجرد ٢٠ في المائة من السكان في إيتوري. ولا تزال وطأة الحرب على أشدها بالنسبة للمدنيين، لا سيما الفئات الضعيفة التي من قبيل النساء والأطفال والمسنين.

٤٣ - ومنذ إعداد تقريره الأخير، صعدت البعثة جهودها للوفاء بولايتها الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، زادت البعثة عدد موظفي الشؤون الإنسانية العاملين بها، وأوفدت موظفين جدد إلى الأماكن الحساسة التي من قبيل بونيا، وإلى الجهات التي وفدت إليها أعداد ضخمة من المشردين، من قبيل بتمبو. وقدمت البعثة المساعدات حيثما أمكنها ذلك، بتوفير النقل لعمليات الإجلاء الطبي في الجهات التي يتعذر الوصول إليها وحيثما توافرت للبعثة رحلات جوية منتظمة. كما زادت البعثة ارتباطها بالشركاء العاملين في الحقل الإنساني، إذ أسهمت في مهمات مشتركة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وعززت دعمها في مجال الإمداد والنقل للهيئات الإنسانية بنقل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية في شتى أنحاء البلد. وخلال فترة الشهرين والنصف شهر الماضية، قام موظفو الشؤون الإنسانية في البعثة بـ ٢٥ مهمة تقييم مشتركة مع شركاء، ونقلت البعثة نحو ١٠٠٠ راكب من غير أفرادها لأسباب إنسانية، تشمل عمليات الإجلاء الطبي العاجل. وخلال تلك الفترة، نقلت البعثة أيضا ما يقدر بـ ٣٠ طنا من الشحنات الإنسانية غير المملوكة لها. ولمواجهة التحدي المتمثل في الولاية الإنسانية المسندة للبعثة، أذن ممثلي الخاص بإعطاء أولوية النقل على طائرات البعثة وأطوافها للشحنات الإنسانية في الأسبوع الأخير من كل شهر دون المساس بالدعم المقدم إلى العناصر التشغيلية للبعثة. كما تقوم البعثة بشحن الشحنات الإنسانية في غير ذلك من الأوقات متى توافرت فراغات لها، بوصفها شحنات يمكن شحنها عندما تسنح الفرصة.

٤٤ - وأدت الأزمة الناشبة حول بني إلى تشريد ما يربو كثيرا على ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، شاركت البعثة، في إطار شراكة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، في مهمات لتقييم الاحتياجات الإنسانية بتلك المنطقة. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، بدأ العديد من المشردين في العودة باتجاه مامباسا وإرينغاتي، ولكن أعدادا كبيرة تفرقت في الغابات حيث يصعب المسير. وكان أحد الشواغل التي سيطرت على الأذهان هو انعدام الأمن الغذائي. وقد سلم برنامج الأغذية العالمي في ٤ كانون الثاني/يناير ٢١٣ طنا متريا من الأغذية. وتفيد تقييمات أفرقة الشؤون الإنسانية إلى أن المشردين سيعجزون في حالة عدم تحسن الحالة الأمنية عن رعاية محاصيلهم وأن توافر الأغذية في الأجل الطويل سيصبح أصعب.

٤٥ - وفي بونيا يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر، حث ممثلي الخاص والممثلون الدبلوماسيون وممثلون للهيئات الإنسانية قيادة اتحاد الوطنيين الكونغوليين على تحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في مجالها وعلى ضمان حماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية. وجاء ذلك عقب عدة حوادث مدبرة لنهب الإمدادات الإنسانية والتحرش بالعاملين في الهيئات الإنسانية، بما في ذلك اعتقال أو احتجاز بعض موظفي المنظمات غير الحكومية وطرد أحد موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من بونيا. وبينما وردت تطمينات شفوية، ظلت مجموعة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية تؤكد لاتحاد الوطنيين الكونغوليين وجوب تنفيذ هذا الالتزام، لا سيما بإتاحة إمكانية الوصول إلى الجهات الواقعة تحت سيطرة ذلك الاتحاد خارج بونيا.

٤٦ - وقد تغيرت الصورة الأمنية العامة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية نتيجة لانسحاب القوات الأجنبية تغيراً مشهوداً، الأمر الذي أدى إلى حالة تكتسب على نحو مطرد صفتي التعقد والتشردم. وأدى ذلك إلى عمليات تشريد جديدة في بعض الجهات، بينما شجع على عودة أشخاص شردوا في السابق إلى ديارهم في جهات أخرى. وفي جهات عديدة بشتى أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ملأ مقاتلو ميليشيا ماي ماي ذلك الفراغ في السلطة، بحيث تعذر على جماعة الهيئات الإنسانية أن تتفاوض لتحقيق إمكانية الوصول بأمان وبلا عراقيل لأجل تسليم المساعدات. وفي شتى أنحاء المنطقة، أدى القتال بين قوات المتمردين المتناحرة إلى الحد بشدة من إمكانية الوصول إلى جموع السكان المعوزين. وأدت العمليات المدبرة التي قامت بها القوات في الجانبين كلاهما لنهب الدور والمتاجر والمحاصيل إلى إبطاء أنشطة الإنعاش وإلى زيادة تقييد أنشطة المعونة. وعندما يحدث القتال فإنه يكون متقطعاً وغير قابل للتنبؤ به، وهو يخلف آثاراً مدمرة في صفوف المدنيين الذين يتحملون أَوْخَم عواقب العنف. إلا أنه على الرغم من هذه العقبات المستمرة تتواصل جهود الإغاثة في حالات الطوارئ.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٤٧ - شهدت الفترة المنقضية منذ إعداد تقرير الأخير زيادة مقلقة في استعمال الألغام والأجهزة المتفجرة العشوائية الصنع في الشمال الشرقي، في إيتوري وفي العمليات التي جرت مؤخراً بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة تحرير كيسانغاني وحركة تحرير الكونغو في جهة إيسيرو - بني. وقد وردت تقارير محددة تفيد بوقوع حوادث متصلة بالألغام في جهات بانيا، ونيانكوندي، ورثي، وأويتشا، ومانغينا. إلا أن خطر الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال ضئيلاً نسبياً. وهناك تنسيق مستمر مع مركز تنسيق

الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي يعمل مع منظمة غير حكومية للتخلص من أي أجهزة تشير إليها التقارير. وقد تعرقلت أعمال نزع الألغام اللازمة للتحضير للمرحلة الثالثة من نشر القوات، وذلك نظرا لعدم موافقة السلطات المحلية على وجود مقاول نزع ألغام يعمل لحساب البعثة، ونظرا لقسوة الأحوال الجوية، وذلك رغم أن فصيلة المهندسين الأوروغوية قد بدأت عمليات نزع الألغام بانتظار وصول المقاول الذي سيقوم رجاله بنزع الألغام بشروط تجارية، وهؤلاء ينتظر وصولهم بين لحظة وأخرى. وقد أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية طرفا في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومن التطورات البارزة الأخرى قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، تنفيذا للالتزام سابق أخذه على عاتقه في أيار/مايو ٢٠٠٢ أثناء حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، بتدمير ٦٤٢ لغما من الألغام المضادة للأفراد و ٦٢ لغما من الألغام المضادة للمركبات في كيسنغاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٤٨ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة طرفا في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. وكان قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بتدمير ٦٤٢ لغما مضادا للأفراد، و ٦٢ لغما مضادا للمركبات في منطقة كيسنغاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من التطورات البارزة الأخرى، وهو ما يتمشى مع التزام معلن من قبل، في أيار/مايو ٢٠٠٢، خلال حلقة العمل الإقليمية المعنية بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد.

المشاريع ذات الأثر السريع

٤٩ - تيسر المشاريع ذات الأثر السريع التي تقوم بها البعثة تنفيذ الولاية عن طريق التواصل مع السكان بفضل مساهمات إنسانية واجتماعية صغيرة. وقد جرى الالتزام بكامل المبلغ الأول المخصص لذلك، وقدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمشاريع مختلفة. وتفيد التقديرات أن أكثر من ١ ٨٠٠ ٠٠٠ من الكونغوليين قد استفادوا من المساعدات المقدمة في إطار المشاريع ذات الأثر السريع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود مدروسة للربط بين المشاريع المختارة وتوسع نشاط البعثة عموما باتجاه الشرق، وكذلك لزيادة إظهار أنشطة البعثة ووجودها. وتشمل المشاريع إصلاح الجسور في كالمبي وبوكافو وكيسانغاني، وتوريد معدات طبية في غبادوليت، وإصلاح طرق في كيسنغاني، وتقديم أصناف غذائية إلى مركز للتغذية في كيندو، وإصلاح مدارس في مانونو. وتسهم المشاريع التي من هذا القبيل في توليد صورة إيجابية للبعثة في نظر السكان المحليين. وأدت مهمات التقييم المضطلع بها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (كيسنغاني، ولوبرو، وبتيمبو،

وبوكافو، وكيندو) إلى تحديد إجراءات ملموسة لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وعملية المصالحة الوطنية، وهي إجراءات تراوحت بين إصلاح الطرق وحلقة عمل، بالاشتراك مع المجتمع الأهلي، بشأن بناء السلام، رهنا بتقديم التمويل اللازم.

رابعاً - الأنشطة التشغيلية

٥٠ - دعماً لنشر البعثة تجاه الشرق وإعداداً للتنفيذ التام لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، أعيد تكليف عدد كبير من أفراد الشؤون الإدارية للعمل بالجانب الشرقي للوفاء باحتياجات البعثة بعد اتساع نطاقها. وهناك عملية مهمة تجري أيضاً على طول نهر الكونغو لنقل جميع المعدات الضرورية من كينشاسا إلى كيسنغاني وإلى الشرق لدعم المرحلة الثالثة من البعثة. وانتهى تقريباً العمل في إعداد كيندو لاستقبال فرقة العمل الأولى. وفي كيسنغاني، تباطأت عملية إعداد المواقع اللازمة لاستقبال فرقة العمل الثانية بسبب التأخيرات في إزالة الألغام من مطار بنغوكا داخل كيسنغاني خلال موسم الأمطار.

٥١ - وبدأت البعثة تلقي الأصول الجوية الإضافية التي سبق طلبها والتي ستوفر الدعم الضروري لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في المواقع النائية والمتناثرة، وكذلك للعمليات اليومية بعد اتساع نطاقها. وتم تعيين وحدات خدمة المطارات العسكرية التي سيجري نشرها وستعمل مع فرق العمل، على الوجه المقترح في تقرير الخصاص السابق المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1005). ويجري أيضاً النظر في احتمال تقديم البلدان المساهمة بقوات للخدمات اللازمة للمطارات العسكرية بالنسبة إلى المطارات الواقعة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية المتوخى أن تستخدمها البعثة.

خامساً - الجوانب المالية

٥٢ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٥٢/٥٦ جيم المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغاً قدره ٥٨١,٩ مليون دولار للبعثة عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ١٦٦,١ مليون دولار. وحتى ذلك التاريخ بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام ٣٣٥,٣ مليون دولار. وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ

إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تبرعات بلغت ١.١ مليون دولار، وشملت النفقات المأذون بها حتى الآن تلك القيمة بكاملها.

سادسا - الملاحظات

٥٣ - مثل توقيع الاتفاق الشامل لجميع الأطراف في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ خطوة هامة تجاه المصالحة الوطنية والسلام داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. والقادة الكونغوليون جديرون بتلقي التهئة على التوصل لذلك الاتفاق. وفي الوقت ذاته، لم يتخذوا بعد الخطوات المطلوبة لتنفيذه ولإنشاء آليات المرحلة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فهم يواجهون الانخراط في المواجهة العسكرية على أرض الواقع.

٥٤ - وسوف يكون البدء الفوري في تقلد الحكومة الانتقالية لمهامها عاملا حاسما إذا ما أريد عدم إضاعة الزخم السياسي الذي نشأ على إثر اتفاق بريتوريا. وأنا أناشد الموقعين على الاتفاق أن يستجيبوا بشكل إيجابي لطموحات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية المنهك من الحرب، وأن يبدوا فن إدارة شؤون الحكم الضروري للسير في الطريق الطويل والبالغ الأهمية في الوقت ذاته نحو مصالحة وطنية حقيقية وسلام مستدام. وأنه ليحدوني أمل جدي في أن تتعاون جميع الأطراف تعاوننا تاما مع الطرف الميسر المحايد ومع مبعوثي الخاص لتسوية القضايا المتبقية، والقيام على وجه السرعة بعقد الدورة الختامية من الحوار بين الأطراف الكونغولية والتصديق على الاتفاق الشامل لجميع الأطراف وإقرار دستور انتقالي.

٥٥ - ولا بد من احترام السلامة الإقليمية للبلد أثناء المرحلة المقبلة من عملية السلام داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فرغم الإعلان عن انسحاب معظم القوات الأجنبية وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن، فإن الوضع العسكري ما زال متقلبا على أرض الواقع، خاصة في منطقة إيتوري وفي كيفوس. وقد أثارت قلقي الشكوك الواسعة النطاق إزاء استمرار التورط السياسي والعسكري شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من قبل دول مجاورة. وسعيا إلى التحقق من العدد المتزايد من التقارير التي تشير إلى وجود القوات الأجنبية، ما برح عمل البعثة يواجه عقبات من جراء الأحوال الأمنية على أرض الواقع. ويتعين على جميع من لديهم نفوذ على السلطات الفعلية والجماعات المسلحة التي تسيطر على تلك المناطق ممارسة الضغوط عليهم من أجل إتاحة إمكانية الوصول أمام البعثة بلا عوائق، حيث إن التحقق من الشائعات والمزاعم هو عنصر هام في نزع فتيل التوترات المتصاعدة داخل المنطقة. ولا بد من وقف دعم الجماعات الكونغولية المسلحة العاملة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ ينبغي تناول القضايا الإقليمية من خلال الدبلوماسية وليس من خلال الأعمال القتالية التي تجري

بالوكالة على الأراضي الكونغولية. وأحث جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة على بناء الآليات الإقليمية لحل هذه المسائل حلا سلميا، ووضع نهاية لهذه الحرب المدمرة.

٥٦ - وينطوي إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري على نفس القدر من الأهمية بالنسبة إلى نجاح عملية السلام. إن الحالة العسكرية والسياسية القابلة للتفجر في المنطقة الشمالية الشرقية، وما تنطوي عليه من مخاطر احتمال جر قوات عسكرية من دول مجاورة هي مصدر من مصادر القلق الرئيسية. وإن إيجاد حل سياسي يكون أساسا لأي عملية لفض الاشتباك ووقف إطلاق النار ذو أهمية كبيرة. وبذلت البعثة جهودا شاقة في الأسابيع الماضية لترع فتيل التوترات بين أوغندا ورواندا. لذا أحث جميع الأطراف والدول المعنية على البدء بلا إبطاء في العمل بشكل بناء على إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، والتعاون بشكل تام مع أنشطة صنع السلام التي تقوم بها البعثة على أرض الواقع. ويتعين على القادة الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تهئية الظروف المواتية للسلام.

٥٧ - ولئن كان مبعوثي الشخصي والبعثة قد بذلوا كل جهد ممكن للإسراع بخطى العملية السياسية، فإن البعثة أحرزت أيضا تقدم في الإعادة الطوعية للجماعات المسلحة إلى أوطانها. ومنذ تقريرتي السابق، تم بصفة طوعية نزع سلاح وتسريح أول أعداد جوهرية من المقاتلين الأجانب وأعيدوا إلى رواندا. وكان التعاون المقدم من السلطات الرواندية وما قدمته جنوب أفريقيا من إسهام عنصرا حاسما في هذا الصدد. وقد اتخذت البعثة خطوات إضافية لنقل تركيز عملياتها صوب الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجري في هذا الصدد التحضيرات الضرورية لوصول أول فرقة عمل تابعة للبعثة، والتي سيكون من شأنها تمكين البعثة من بدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن الفعلية في الجزء الشرقي من البلد. وأنا أشعر بالاغتراب بسبب درجة التعاون الوثيق التي تحققت بين البعثة وشركائها الدوليين، ومنهم البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات المانحة الثنائية. وفي الوقت الذي يجري فيه توسيع نطاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، فإننا نوجه من جديد اهتمام الجهات المانحة إلى الحاجة إلى تمويل إعادة المعالين إلى الوطن، لأنه بدون ذلك من غير المرجح أن يقدم المقاتلون على نزع السلاح.

٥٨ - ومنذ تقديم تقريرتي الأخير، جرى تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الشمال الشرقي حول بيني نتيجة للهجمات العسكرية الكبيرة التي ارتكبت خلالها انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. وقد تورط بعض القادة الكونغوليين مؤخرا في بعض من تلك الانتهاكات. ولا بد من وضع حد لإفلاتهم من المحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر ذلك النسق الشنيع

من أعمال العنف والانتهاكات المتعمدة من قِبَل العناصر المسلحة ضد الإناث والأطفال. وقد أوضح زعيم حركة تحرير الكونغو، السيد جان - بيير بيمبا، أنه قرر إجراء تحقيق في هذه الانتهاكات، ومحاكمة أي أفراد من قواته ممن يكونوا مسؤولين عن الفظائع التي وقعت مؤخرا في الشمال الشرقي.

٥٩ - ويمكن للبعثة بما لديها من موارد بشرية وسوقية ضخمة، أن تسهم وبالتعاون مع شركاء دوليين آخرين إسهاما كبيرا في مساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ التزاماتها. وأقترح في ذلك الصدد أن يقود ممثلي الخاص جهود الأمم المتحدة في دعم الترتيبات الانتقالية. وهو أمر من شأنه أن يمكن البعثة من تقديم المساعدة إلى الأطراف على نحو منسق ومتكامل خلال الفترة الانتقالية. وستواصل البعثة في الوقت نفسه توسيع نطاق جهودها الحالية في الرصد وصنع السلام، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن البعثة مؤهلة على صعيد العمليات للمساهمة لخلق الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويأتي في مقدمة هذه الظروف ما يلي: إصلاح القطاع الأمني الذي يمكن أن تسهم فيه البعثة بخبرتها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن لنزع أسلحة المقاتلين الكونغوليين وتنسيق أنشطة المانحين الشائين وسيادة القانون بما في ذلك إنشاء شرطة مدنية وطنية؛ وتقديم المساعدة التقنية في الانتخابات. وخلال الأشهر القادمة ستواصل البعثة استطلاع تلك المجالات بالاشتراك مع الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي وأعتزم في ذلك الوقت تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الأمن.

٦٠ - وإزاء الأزمات المستمرة والخطيرة في مناطق أخرى، أحث المجتمع الدولي على مواصلة الالتزام بمواجهة المشاكل الأساسية التي تؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأكملها. فقد أفادت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف بوجود نقص كبير في التمويل. وبرغم حدوث تقدم في جوانب هامة تتعلق بالصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المشاكل المعقدة التي تواجه هذا البلد ستطلب بدون شك التزاما سياسيا وماليا مستمرا من جانب المجتمع الدولي.

٦١ - وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد أموس نامانغا نغونغو، وللجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهم التي يبذلونها دون كلل من أجل دعم عملية السلام، برغم الظروف الصعبة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر
العسكري والشرطة المدنية (في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

القوات	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	ضباط الأركان	المراقبون	المجموع	
الاتحاد الروسي	٢	٢٧	٢٩	٥
الأرجنتين	—	—	—	٣
الأردن	٦	٢٢	٢٨	—
اسبانيا	١	٢	٣	—
إندونيسيا	٤	٩	١٣	—
أوروغواي	٢٦	٢١	١ ٦٢٤	—
أوكرانيا	٢	١٢	١٤	٣
أيرلندا	—	٢	٢	—
إيطاليا	٣	—	٣	—
باراغواي	٢	١٨	٢٠	—
باكستان	١٨	٢٣	٤١	—
البرتغال	—	—	—	٤
بلجيكا	٥	—	٥	—
بنغلاديش	١٠	١٢	٢٢	—
بنن	١	١٨	١٩	٦
بوركينا فاسو	—	١٢	١٢	٢
البوسنة والهرسك	—	٥	٥	—
بولندا	—	٣	٣	—
بوليفيا	٢	٣	٢٠٧	—
بيرو	—	٣	٣	—
تركيا	—	—	٣	٣
تونس	٦	٢١	٢٨١	—
الجزائر	١	١١	١٢	—
الجمهورية التشيكية	١	٤	٥	—
جنوب أفريقيا	١٠	٢	١٥٢	—
الدانمرك	٢	—	٢	—
رومانيا	١	٢٥	٢٦	١
زامبيا	٤	١٠	١٤	—
سري لانكا	—	٢	٢	—
السنغال	١٧	٩	٤٨٦	٩

القوات	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	ضباط الأركان	المراقبون	المجموع	
السويد	-	٥	٥	٣
سويسرا	٢	-	٢	-
الصين	١	٩	١٠	-
غانا	٢	١٨	٤٢٣	-
غينيا	-	-	-	١
فرنسا	٤	٢	٩	-
الكاميرون	٢	-	٢	-
كندا	٨	-	٨	-
كوت ديفوار	-	-	-	٤
كينيا	١٢	١٧	٢٩	-
مالي	١	٢٥	٢٦	١
ماليزيا	١١	٧	١٨	-
مصر	٤	٢٤	٢٨	١
المغرب	٥	-	٣٥٨	-
ملاوي	-	١٧	١٧	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦	-	٦	-
منغوليا	-	٢	٢	-
موزامبيق	-	٢	٢	-
النرويج	٣	٢	٥	-
نيبال	٣	١٦	١٩	-
النيجر	٢	١٢	١٤	٣
نيجيريا	٥	٢٥	٣٠	-
الهند	١٢	٢٨	٤٠	-
المجموع	٢٠٧	٤٨٧	٤ ٣٨٦	٤٩

